ضمانات الوكالة: في خد

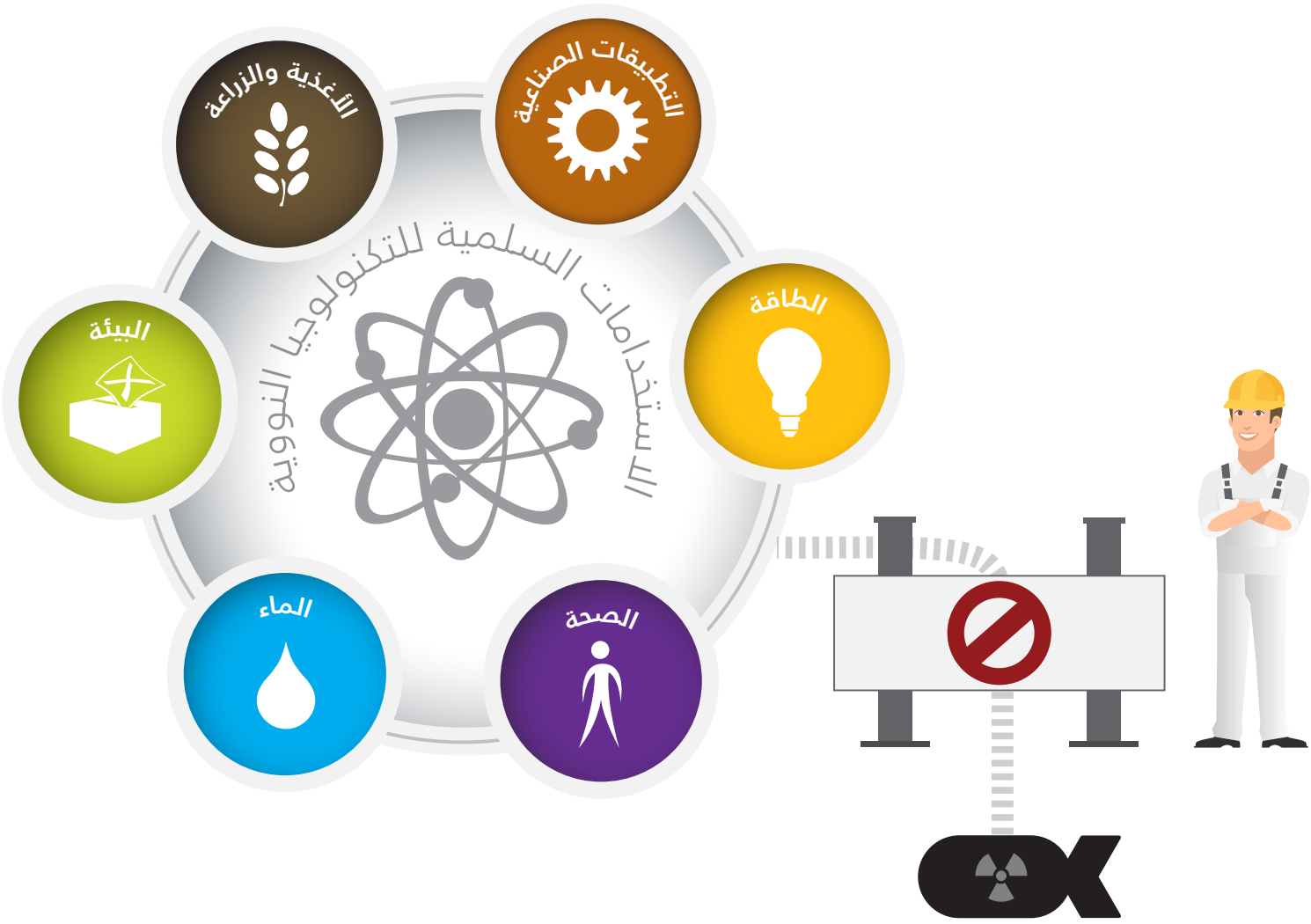

من خلال الضمانات، تقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية توكيدات ذات مصداقية بأن الدول تحترم التزاماتها الدولية باستخدام المواد والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وحدها.

(الرسم المعلوماتي: ريتو كين/الوكالة)

مة عدم الانتشار النووي

الضمانات بالأرقام (٢٠١٥)

* يتألف هذا الرقم من عدد الموظفين والمتعاقدين الذين يعملون في إدارة الضمانات التابعة للوكالة.

الهدف

من ضمانات الوكالة هو ردع انتشار الأسلحة النووية، من خلال الكشف المبكِّر عن تحريف المواد النووية أو إساءة استخدام التكنولوجيا النووية، ومن خلال تقديم توكيدات موثوقة للمجتمع الدولي بأنَّ الدول تحترم التزاماتها الخاصة بالضمانات والمتمثلة في استخدام المواد والمفردات الأخرى المتصلة بالمجال النووي والخاضعة للضمانات للأغراض السلمية وحدها.

وما زال عدد المرافق النووية واستخدام المواد النووية في ازدياد. وهناك مفاعلات قوى نووية جديدة قيد التشييد ونمو مطرد في استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية، ما يجعل كمية المواد وعدد المرافق الخاضعة لضمانات الوكالة في ازدياد مطرد. وفي عام ٢٠١٥، كان خاضعا لضمانات الوكالة ١٢٨٦ مرفقاً نووياً ومكاناً واقعاً خارج المرافق، مثل الجامعات والمواقع الصناعية. ونفَّذ مفتشو الوكالة ٢١١٨ عملية تفتيش في الميدان.

ويقدِّم هذا المقال لمحة عامة عن الإطار القانوني لضمانات الوكالة، وتنفيذها، واستنتاجات الضمانات التي تستخلصها الوكالة.

شبكة اتفاقات الضمانات

تقتضي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في المعاهدة أن تدخل في اتفاقات ملزمة قانوناً مع الوكالة، تُعرف باسم اتفاقات الضمانات الشاملة. كما أن المعاهدات الإقليمية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، مثلها مثل معاهدة عدم الانتشار، تقتضي أيضاً من الدول الأطراف فيها أن تبرم اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة. وفي إطار اتفاق الضمانات الشاملة، تتعهد الدولة بأن تقبل ضمانات الوكالة على جميع المواد النووية الموجودة في جميع الأنشطة السلمية في الدولة، وتطبّق الوكالة الضمانات للتحقُّق من عدم تحريف المواد النووية إلى أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى.

وفي إطار معاهدة عدم الانتشار، هناك أيضاً خمس دول حائزة لأسلحة نووية - هي روسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية - أبرم كل منها "اتفاق ضمانات طوعية" مع الوكالة. وفي إطار اتفاق الضمانات الطوعية، تطبّق الوكالة الضمانات على المواد النووية في المرافق التي "عرضتها" الدولة الحائزة لأسلحة نووية لتطبيق الضمانات عليها والتي اختارتها الوكالة لهذا الغرض.

وهناك نوع ثالث من اتفاقات الضمانات يُعرف باسم "اتفاق ضمانات يخص مفردات بعينها"، وبموجبه تطبّق الوكالة الضمانات على المواد والمرافق النووية وسائر المفردات المنصوص عليها في الاتفاق. وفي الوقت الحاضر تطبّق الوكالة اتفاقات ضمانات تخص مفردات بعينها في ثلاث دول، غير أطراف في معاهدة عدم الانتشار، وهي إسرائيل وباكستان والهند.

والأغلبية العظمى من الدول التي تُطبّق فيها ضمانات الوكالة هي دول غير حائزة لأسلحة نووية وأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وبالنسبة لهذه الدول، تُطبّق الضمانات في إطار اتفاقات الضمانات الشاملة المعقودة معها. وفي عام ٢٠١٥ كان هناك ١٧٤ دولة غير حائزة لأسلحة نووية ومرتبطة باتفاقات ضمانات شاملة نافذة مع الوكالة. وفي عام ٢٠١٥ كان هناك ١٢ دولة طرفاً في معاهدة عدم الانتشار لم تكن قد أدخلت بعدُ إلى حيّز النفاذ اتفاقات ضمانات شاملة مبرمة مع الوكالة على النحو الذي تقتضيه المعاهدة (انظر الرسم التوضيحي في الصفحة ٦).

تنفيذ اتفاقات الضمانات

(للدولة الواحدة، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)

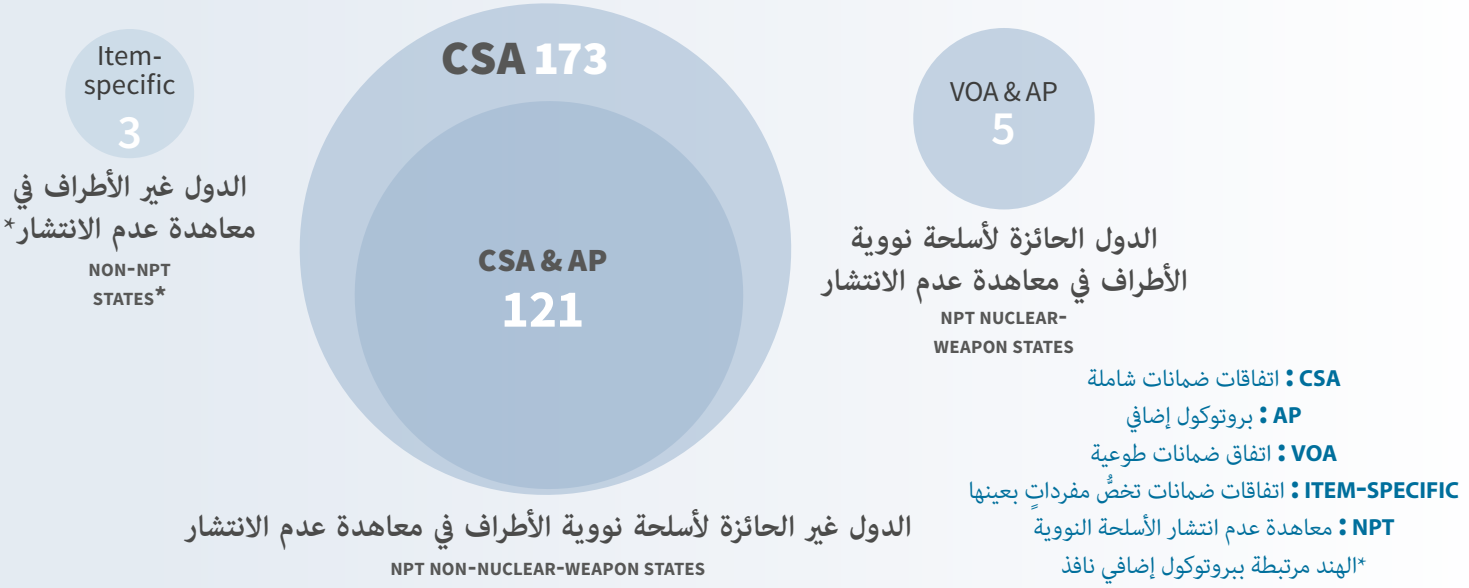

ومن بين الدول المرتبطة باتفاقات ضمانات شاملة نافذة، هناك ١٢١ دولة مرتبطة أيضا ببروتوكولات إضافية نافذة ملحقة باتفاقات الضمانات الشاملة الخاصة بها. ويمنح البروتوكول الإضافي الوكالة إمكانية أوسع للنفاذ إلى المعلومات والأماكن في أي دولة ما، ما يزيد قدرة الوكالة على التحقُّق من الاستخدام السلمي لجميع المواد النووية في تلك الدولة. ويمكن إبرام بروتوكول إضافي لجميع أنواع اتفاقات الضمانات.

تنفيذ الضمانات

تنفيذ الضمانات، بالاستناد إلى اتفاقات الضمانات، عملية متواصلة تتألف من أربع خطوات:

١. جمع وتقييم المعلومات ذات الصلة بالضمانات عن دولة ما للتحقق من اتساقها مع إعلانات الدولة عن برنامجها النووي.
٢. صوغ نهج ضمانات على مستوى الدولة يشتمل على إرساء الأهداف الرئيسة لتحديد المسارات المعقولة التي يمكن من خلالها اقتناء مواد نووية مناسبة للاستخدام في سلاح نووي أو جهاز متفجر نووي، واختيار التدابير المتعلقة بالضمانات المنطبقة لتحقيق تلك الأهداف.
٣. تخطيط الأنشطة المتعلقة بالضمانات وتنفيذها وتقييمها، في الميدان وفي مقرّ الوكالة الرئيسي على السواء، من خلال خطة تنفيذ سنوية.
٤. استخلاص استنتاج متعلق بالضمانات لكل دولة على حدة من الدول التي قامت الوكالة بتنفيذ الضمانات فيها.

ورغم أن الطلب على ضمانات الوكالة في ازدياد، ويزداد تعقداً، ما زالت ميزانية الوكالة المخصصة لتنفيذ الضمانات على حالها إلى حد بعيد. وإزاء ما تقدَّم، من الضروري أن يكون تنفيذ الضمانات مجدياً من حيث التكلفة ومثمراً وذا كفاءة، دون تقويض مصداقية استنتاجات الضمانات وجودتها. وثمة ثلاثة مسارات تهدف الوكالة من خلالها إلى الحفاظ على فعالية الضمانات وتعزيز تلك الفعالية، وهي استخدام التكنولوجيا الحديثة، والعمل بطرائق ذكية وذات كفاءة في المقر الرئيسي وفي الميدان، وزيادة دعم وتعاون الدول في تنفيذ الضمانات.

استنتاجات الضمانات

تستخلص الوكالة استنتاجات الضمانات سنوياً لكل دولة تُطبَّق فيها الضمانات. وتستند تلك الاستنتاجات إلى أنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة بشكل مستقل وما تتوصل إليه من استنباطات، وتُقدَّم تلك الاستنتاجات كل عام إلى مجلس محافظي الوكالة في تقرير تنفيذ الضمانات.

ويتفاوت نوع الاستنتاج الذي يمكن للوكالة أن تتوصل إليه فيما يتعلق بكل دولة حسب نوع اتفاق الضمانات المبرم بين تلك الدولة والوكالة، الذي ينص على تعهُّد الدولة وحقوق الوكالة والتزاماتها، بما في ذلك مستوى النفاذ إلى المواد والمعلومات النووية (انظر الرسم التوضيحي في الصفحة ٧).

الدول المرتبطة باتفاقات ضمانات شاملة وبروتوكولات إضافية نافذة على السواء

في عام ٢٠١٥ لم تجد الوكالة، فيما يخص ٦٧ دولة من ١٢١ دولة لديها اتفاقات ضمانات شاملة وبروتوكولات إضافية نافذة على السواء، وفيما يخص تايوان، الصين، أي مؤشر يدل على تحريف مواد نووية معلنة بعيداً عن الأنشطة السلمية ولا أي مؤشر يدل على وجود مواد أو أنشطة نووية غير معلنة في الدولة ككل، واستنتجت الوكالة أن جميع المواد النووية الموجودة في تلك الدول ظلت في نطاق الأنشطة السلمية. ويشار إلى هذا الاستنتاج بعبارة "الاستنتاج الأوسع نطاقًا". وفي العادة، تتمكن الوكالة من التوصل

استنتاجات الضمانات

(للدولة الواحدة، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)

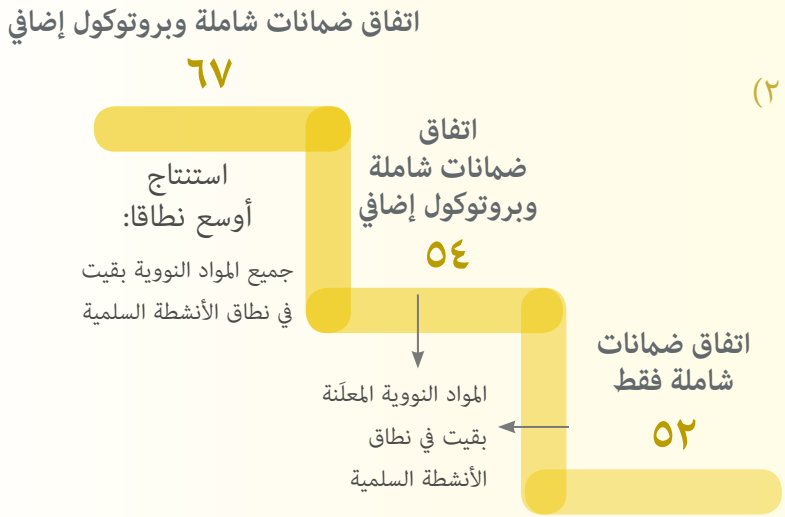

إلى هذا الاستنتاج الأوسع نطاقاً فيما يتعلق بأي دولة ما بعدَ القيام بأنشطة التحقُّق لأعوام عدَّة في إطار اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي.

وفي الدول التي توصلت الوكالة لاستنتاج أوسع نطاقاً بشأنها، تطبّق الوكالة "ضمانات متكاملة" تقود إلى تحقيق الوضع الأمثل لجهود التحقُّق، وتقود حيثما كان ممكنا، إلى خفض جهود عمليات التفتيش الميدانية. ويمكن أن تساعد هذه العلاقات التعاونية القائمة على الثقة المتبادلة على خفض تكلفة عمليات التفتيش، وأن تؤدي في الوقت نفسه إلى الحد من التدخل في تشغيل المرافق النووية. ومن بين ٦٧ دولة تم التوصل إلى استنتاجات أوسع نطاقاً بشأنها في عام ٢٠١٥، كانت ٥٤ دولة، إلى جانب تايوان، الصين، خاضعة بالفعل لضمانات متكاملة.

وبالنسبة للدول البالغ عددها ٥٤ دولة المرتبطة باتفاقات ضمانات شاملة ولديها بروتوكول إضافي نافذ لكن دون التوصل بعدُ إلى استنتاجات أوسع نطاقاً بشأنها، لم تجد الوكالة أي مؤشر يدلّ على تحريف مواد نووية معلنة بعيداً عن الأنشطة السلمية، فيما تتواصل عمليات التقييم المتعلقة بعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة. وفيما يتعلق بهذه الدول، خلصت الوكالة إلى استنتاج بأن المواد النووية المعلنة ظلت في نطاق الأنشطة السلمية.

الدول المرتبطة باتفاقات ضمانات شاملة لكن دون بروتوكولات إضافية

حتى نهاية عام ٢٠١٥ كان هناك ٥٢ دولة مرتبطة باتفاقات ضمانات شاملة، لكن دون بروتوكولات إضافية نافذة. وفيما يتعلق بهذه الدول، لم تَجِد الأمانة أيّ مؤشر على تحريف مواد نووية معلنة بعيدا عن الأنشطة النووية السلمية. ومردُّ ذلك إلى أن الدول المرتبطة باتفاقات ضمانات شاملة وبروتوكولات إضافية هي وحدها التي تملك الوكالة بشأنها الأدوات الكافية لنفاذ أوسع إلى المعلومات والأماكن من أجل تقديم توكيدات ذات مصداقية بأن جميع المواد النووية ظلت في نطاق الأنشطة السلمية.

الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار وليست لديها اتفاقات ضمانات شاملة

في عام ٢٠١٥، وفيما يخص الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار البالغ عددها ١٢ دولة التي لم تكن قد أدخلت بعدُ حيّز النفاذ اتفاقات ضمانات شاملة، لم تطبّق الوكالة الضمانات ولم يكن بمقدورها استخلاص أي استنتاجات متصلة بالضمانات بشأنها.

الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول المرتبطة باتفاقات ضمانات تخص مفردات بعينها

فيما يخص الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية، استنتجت الوكالة في عام ٢٠١٥ أن المواد النووية التي طُبقت عليها الضمانات في مرافق مختارة ظلت في نطاق الاستخدام السلمي أو تم سحبها من الضمانات حسبما نصت عليه الاتفاقات.

وبالنسبة للدول الثلاث المرتبطة باتفاقات ضمانات تخص مفردات بعينها، لم تجد الوكالة أي مؤشر على تحريف مواد نووية أو على إساءة استعمال المرافق أو المفردات الأخرى التي طُبِّقت عليها الضمانات، وعلى هذا الأساس استنتجت أن تلك المفردات ظلت في نطاق الأنشطة السلمية.

ملحوظة: لا تنطوي التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الوثيقة، بما في ذلك الأعداد المذكورة، على إبداء أي رأي مهما كان من جانب الوكالة أو الدول الأعضاء فيها فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو بسلطاته أو فيما يتعلق بتعيين حدوده. ويستند عدد الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار المشار إليه إلى عدد صكوك التصديق أو الانضمام أو الخلافة التي تم إيداعها.